مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الولايات المتحدة الأمريكية والابتزاز الاقتصادي: حقيقة أم تجني؟

د. صادق طعمة البهادلي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الولايات المتحدة الأمريكية والابتزاز الاقتصادي: حقيقة أم تجني؟

د. صادق طعمة البهادلي*

المقدمة

استبشر العراقيون خيراً بالتغير الذي حدث في نيسان/أبريل عام 2003، ليس حباً بالاحتلال، ولكن حباً بالحرية والديمقراطية والتخلص من نظام قمعي استبدادي، وكان الطموح بناء عراق قوي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فما سمعوه من ماكينة الإعلام الغربي والأمريكي بأن العراق سيصبح يابان ثانية، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك، والسؤال هو: هل هناك تجني عندما ننتقد الإدارة الأمريكية أم أنها حقيقة ينبغي الخوض فيها وبيان أسباب عدم ثقة المواطن العراقي بهذه الإدارة التي يتهمها هذا المواطن بأنها السبب الرئيس في عرقلة مساعي تحقيق التنمية في هذا البلد؟ فلا يعقل خلال السنوات الكثيرة لا يُسمح بتنفيذ مشاريع الكهرباء وتوفيرها للمجتمع، فضلاً عن ذلك الهيمنة المالية على مصادر الدخل القومي وملف الفيدرالي وتوفير العملة الأجنبية للسوق المحلية، وكذلك ملف المشاريع الاقتصادية الخالية من الجدوى الاقتصادية، لاسيما مشروع أنبوب البصرة – العقبة.

تعد العقوبات والابتزاز الاقتصادي الذي تمارسه الإدارة الأمريكية من بين أكثر الفعاليات التي تعتمدها هذه الإدارة لضبط وتقويم أفعال وتصرفات الدول بما يتلاءم مع تطلعات ومخططات هذه الإدارة، وأي دولة تخرج عن هذه المخططات تتعرض لأبشع العقوبات وما يعطيها هذا الدور الاستبدادي كونها القوة الاقتصادية التي تتمتع بها فهي صاحبة العملة الأولى عالمياً، والتي لا يمكن الاستغناء عنها. وبالتالي، يتعرض لأبشع العقوبات السياسية والاقتصادية من يقوم ببيع نفطه بغير الدولار، فضلاً عن ذلك الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية تشكل ما نسبته 25.4% من الاقتصاد العالمي، وهذا يخولها أن تمارس هيمنتها وقوتها في ظل قوتها السياسية والعسكرية إلى جانب الآلة الاقتصادية.

ونعود إلى العنوان هل أن الولايات المتحدة تمارس الابتزاز الاقتصادي بحق العراق وهي حقيقة، أم أن هناك تجنياً على هذا البلد الذي يريد حفظ احتياطيات العراق من العملة الصعبة وحمايتها من التهريب واستغلالها لخدمة دول الجوار التي لها علاقات استراتيجية مهمة مع بعض الأحزاب السياسية في العراق، علماً هذه الجهات السياسية لها رأي آخر، وترى أن الخزانة الأمريكية تقوم

*باحث وأكاديمي

بعرقلة أي مسار للإصلاحات الاقتصادية للحكومة العراقية، وهي متهمة، أي الخزانة الأمريكية باللعب في ملف الدولار من أجل هزيمة أي حكومة تنجح في الاقتراب من الجمهور، وتحقق تقارباً شعبياً. بالتالي، حولت الإدارة الأمريكية اهتمامها بالقطاع الاقتصادي بعد فشل الحرب الناعمة مع العراق.

النظام النقدي العراقي والرضوخ للعقوبات الأمريكية

يسمع العراقيون إن شرط تطوير وتقدم البلاد مرتبط بمشروع التطبيع مع الكيان الصهيوني، الذي يقابل بمعارضة كبيرة داخل هذا البلد. بالتالي، هذا الكم من العقوبات الاقتصادية جعل النظام النقدي العراقي أسيراً لإرادات أطراف دولية، وليس للضرورات المحلية؛ مما جعل القرار العراقي يرضخ إلى هذه الإملاءات الدولية من أجل الحفاظ على الاستقرار المحلي، وسلسلة هذه العقوبات طويلة، وتشمل قرارات وزارة الخزانة الأمريكية والعقوبات التي طالت 32 من المصارف الخاصة، وهي تشكل 43.2% من إجمالي المصارف. [1] بالتالي، من أهم الإجراءات التي تقوم بها الولايات المتحدة كنوع من أنواع العقوبات هو تقييد الوصول إلى الدولار الأمريكي والاستبعاد من نظام السويفت العالمي، وهذا يؤدي إلى انهيار العملية المحلية؛ بسبب انخفاض قيمتها الحقيقية وتدني قيمتها إزاء الدولار؛ مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم كنتيجة حتمية لهذا الانهيار؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية؛ بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية، وهذا يخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية، ويهدد العملية السياسية. بالتالي، الابتزاز الاقتصادي للعراق هو الوسيلة الأهم التي تعتمدها الولايات المتحدة في الضغط على العراق.

هناك جملة من الأمور تجعل الإدارة الأمريكية تتحكم في الأموال العراقية، من خلال قابلية هذه الإدارة في الضغط على الموارد التي تحصل عليها الحكومة العراقية، والتي تتشكل منها موازنتها الاتحادية والمحدد الرئيس لسعر الصرف للدينار العراقي، علما أن هناك تحكماً بحجم وتوقيت الأموال التي تخرج من البنك الفيدرالي إلى الاقتصاد العراقي، وهذه الآلية معادلة الدولار والدينار مهمة في إيجاد سوق مستقر وأداة لاحتواء التضخم والحفاظ على ثقة الأفراد والمجتمع والمستثمرين في النظام المالي المحلي والحيلولة وصول أسعار المواد الأساسية إلى أسعار تهدد معيشة الناس التي يرافقها عادة اندلاع اضطرابات اجتماعية خطيرة يصعب السيطرة عليها. بالتالي، هناك خطورة في تحجيم التحويلات والتعاملات المالية للتجارة الخارجية علما أن نسبة 80% من حاجة المجتمع للسلع والخدمات يوفرها الاستيراد من الخارج.

ولا ننسى أن مصدر قوة العقوبات المالية والمصرفية يعود إلى هيمنة الدولار أو مركزية الدولار

1 . عمر الحلبوسي ، العقوبات الأمريكية وأثرها على القطاع المصرفي العراقي ، مركز الميثاق الوطني العراقي ، شؤون اقتصادية ، بغداد ، 2024 ، ص 5 .

الأمريكي، إذ يشكل 62% من جميع احتياطيات العملات الأجنبية في البنوك المركزية على مستوى العالم ويمثل كذلك 90% من حجم تداول العمليات الأجنبية؛ مما يجعل الدولار الأمريكي العملة الأكثر استخداماً في العالم، وتمثل الاقتصاد الأمريكي من حجم فواتير التجارة العالمية بحدود 50% ومن الناحية القانونية والتنظيمية، هذا يعني أن السلطات الأمريكية تمتلك قدراً كبيراً من القوة والتأثير الاقتصادي على من يسمح له باستخدام الدولار الأمريكي وكيفية استخدام تلك الدولارات، وأين تتم وتذهب تلك المعاملات. علماً أن الولايات المتحدة ترى نفسها قائداً وشريكاً استراتيجياً في حماية النظام المالي العالمي من الاحتيال والانتهاكات مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب .

واستناداً إلى ذلك، هناك خطورة في حصر التحويلات الدولارية الخارجية على النظام المصرفي في العراق، ولا شك أن منح البنك المركزي العراقي الرخص للمصارف الأردنية (مصارف الاتحاد، الإسكان، الأردن، والعربي)، يعد خطأ كبيراً سيسهم في فقدان السيطرة على النظام المصرفي في المستقبل، والذي يعني سيطرة الولايات المتحدة والمصارف الأردنية على التحويلات الخارجية، وقد يتم استغلال هذا الملف سياسياً في المستقبل.

علماً أن بنك المال الأردني وبنك القاهرة عمان عززا من سيطرتهما على المصرف الأهلي العراقي من خلال الاستحواذ على ما يقرب من (72%) من أسهم المصرف، إذ تبلغ حصة الأول (61.85%) وحصة الآخر (9.9%) ، فيما حصة شركة أركاديا الفلسطينية تبلغ (5%)، ليبلغ مجموع الأسهم غير العراقية بحدود (77%)، وقد تكون هذه المميزات استناداً إلى المادة 22 من قانون الاستثمار العراقي 13 لسنة 2006 (يتمتع المستثمر الأجنبي بمزايا إضافية وفقاً لاتفاقيات دولية).[2]

بالتالي، زيادة النسبة عن 49% هناك استثناءً في قطاع المصارف، ويأتي ذلك من القوانين العراقية ذات الصلة بالنشاط الاستثماري. علماً أن أحكام قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل هي الأحكام العامة لتنظيم النشاط الاستثماري في العراق، ولا يمكن الاعتماد عليها حصرياً لتوفير معلومات مفصلة. وإنما تعمل عدة قوانين معاً بشكل متناغم لتنظيم العمل المصرفي في العراق.

وهنا تجدر الإشارة أن تطبيق القوانين يحتاج إلى الأولية، إذ إن تعارض أي نص مع هذه القوانين مثل قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 يفترض تطبيق قانون الاستثمار، ويرجح على تلك القوانين حتى ولو كان القانون المتعارض قد صدر في وقت لاحق لقانون الاستثمار، ويعد ذلك إعمالاً لمبدأ «الخاص يقيد العام» إذ إن من الأحكام التي أوردها قانون الاستثمار هو عدم العمل

2 . قانون الاستثمار العراقي ، رقم 13 لسنة 2006 ، المادة 22 ، بغداد ، ص 14 .

بأي نص يتعارض وأحكام هذا القانون (المادة 33 من قانون الاستثمار).[3]
هذا الواقع يؤكد أن هناك رغبة أمريكية لمساعدة هذه البلدان (مصر والأردن والسلطة الفلسطينية) من خلال الأموال العراقية. والكل يعلم أن الإدارة الأمريكية تقدم المساعدات المالية لهذه البلدان كنوع من الدعم الاقتصادي لها، وهذه استراتيجية جديدة أمريكية لتخفيف النفقات العامة المقدمة للأصدقاء، بعد أن ارتفعت النفقات في الموازنة العام الأمريكية وارتفاع سقف الدين الأمريكي إلى حدود 31.4 تريليون دولار.[4]
بالتالي، حصر التعامل بالحوالات الدولارية مع مصارف خارجية ومنعها على المصارف العراقية فيه مخاطرة كبيرة على مستقبل القطاع المصرفي في العراق، لأن حصرها بالمصارف الأجنبية وبضغط أمريكي سوف يفقد البنك المركزي العراقي السيطرة على النظام المصرفي، وقد يستغل مستقبلاً سياسياً من قبل الأمريكان أو حتى من قبل الدول المنتفعة من هذا الواقع، لأن الحوالات الخارجية ستكون بيدهم حصراً والعراق ليس له دخل بها، وعملية حصر التحويلات المالية وما بها من منافع ومكاسب تذهب إلى المصارف الأجنبية، ما هي إلا عملية ابتزاز سياسي واقتصادي للعراق ومكافأة لهذه البلدان للتخلص من نفقاتها المفروضة على الموازنة الأمريكية وتحويل ذلك كواجب تقدمه الحكومة العراقية إلى هذه البلدان.
والسؤال المطروح: لمصلحة من المصرف الأهلي العراقي مملوك وبنسبة 77% لجهات غير عراقية؟ علما أن هناك استحواذاً لجهات غير عراقية للمصدر الأساس العملة الأجنبية ذات الأهمية القصوى للاقتصاد العراقي من خلال السيطرة على نافذة العملة الصعبة، علما أن أغلب الكادر الذي يدير عمل العملة الصعبة داخل المصرف هم أشخاص غير عراقيين، وفي أماكن مغلقة داخل الإدارة العامة لهذا المصرف، بدءً من المدير المفوض ومجلس الإدارة والأقسام الرئيسة المسؤولة عن ملف العملة الصعبة واقتصار دور الموظفين العراقيين على الأمور الثانوية غير الأساسية داخل المصرف.

ويضاف إلى ذلك، يمكن رصد أهم الإجراءات الأمريكية للضغط على السلطات المالية والنقدية العراقية من أجل تنفيذ مخططاتها عبر وزارة الخزانة الأميركية. وعلى الرغم من أنها ترى أن هذه الإجراءات لصالح الاقتصاد العراقي، لكن من خلال المعطيات الحقيقة أن هناك ازدواجاً في التعامل مع العراق بخلاف تعامل الخزانة الأمريكية مع بلدان أخرى مثل الإمارات العربية المتحدة، التي تحاول فيها إيصال التعامل إلى التجاري إلى حدود 30 مليار دولار خلال هذا العام 2024، مع

3 . الدليل القانوني للاستثمار في العراق ، مجموعة كتاب ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، العراق ، بغداد ، 2019 ، ص ٢٠ .
4 . د. محمد المنشاوي ، أزمة الدين الأمريكي ، تعرف على القصة الكاملة وتداعياتها الاقتصادية ، مركز الجزيرة ، قطر ، 2024 ، ص 4 .

الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ولا يوجد ضغط على هذا البلد مماثل لما تقوم به الخزانة الأمريكية على العراق وقيمة السلع الإيرانية المصدرة إلى الإمارات بحدود 4 مليار دولار، وقيمة التبادل التجاري بين إيران وسائر دول العالم بحدود 65 مليار دولار. والصادرات الإيرانية سجلت 31 مليار دولار، في حين سجلت استيرادات هذا البلد 34 مليار دولار [5]، وهذا يؤكد الازدواجية الأمريكية في تطبيق العقوبات المالية، فهي متشددة على العراق وغير مبالية على باقي البلدان التي تتعامل مع الجمهورية الإسلامية في إيران، علماً أن المشكلة تكمن في أن الولايات المتحدة الأمريكية تتجاهل التداخل والتعارض بين العقوبات المالية، المصممة لأهداف غير مالية، وتلك المصممة لحماية النظام المالي الدولي، إذ إن الخلط بين الاثنين يرسل إشارات مضطربة إلى البلدان، وتقوض مصداقية الإدارة الأمريكية والتزاماتها بدعم القواعد المالية والمصرفية. متناسية أن هناك سيادة للبلدان ومصالح مشتركة فيما بين هذه البلدان بالتالي تتأسس العقوبات المالية والمصرفية على أساس فردي قد يحقق رغبات جانب متناسي رغبات الجانب الآخر، ومثلها العلاقة بين العراق وإيران جغرافية كبيرة من المصالح المشتركة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لا يمكن أن يتخلى العراق عن هذه العلاقات علما أن استخدام العقوبات لأغراض سياسية بعيدا عن فكرة صيانة وحماية النظام المالي والمصرفي لا تستسيغه أغلب البلدان.

وعليه قامت الخزانة الأمريكية بمجموعة من الإجراءات كما يلي:

1- عوقبت العديد من المصارف (14) مصرفاً، ومنعها من التعامل بالدولار الأمريكي؛ بسبب شبهات بخصوص التعامل مع إيران وسوريا، وهذا الأمر متعلق بالسياق الجيوسياسي في المنطقة والعالم، متمثلاً بالضغط الأمريكي على إيران من خلال فرض مزيد من العقوبات فلا ننسى أن هذا البلد له مصالح مع العراق وتبادل تجارياً قد يصل إلى 10 مليارات دولار والإدارة الأمريكية تحاول الضغط على هذا البلد من أجل عدم توسيع دائرة المنافع الاقتصادية بين البلدين كما هو الحال في الشراكة الاستراتيجية الصينية الإيرانية والشراكة الروسية الإيرانية خارج نظام سويفت.

2- عوقبت الكثير من شركات الصيرفة بواقع (72 شركة مالية خلال عامي 2016-2017) كما عوقبت 4 شركات للتحويل المالي من خلال السنوات نفسها والسبب معاملات غسيل أموال وتهريب عملة إلى دول الجوار مثل إيران وسوريا وتركيا علما أن هناك حاجة فعلية للسوق المحلية العراقية إلى استيراد المواد من هذه البلدان الأقل تكاليف وجهد بالمقارنة من الاستيراد من البلدان البعيدة جغرافياً عن العراق.

5 . يونس الدباغ ، صناعة الدولة الهشة ، العراق واللاعبون الدوليون ، مركز الشرق الأوسط ، الامارات العربية المتحدة ، 2024 ، ص 12 .

تقييد كمية الدولار المحول إلى العراق من خلال تشريع وضعه الاحتياطي الفيدرالي عام 2022، علما أن حاجة البلد بالمتوسط بحدود 250 مليون دولار يومياً لتحقيق الاستقرار بسوق الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية بغض النظر عن وجود تهريب للعملة الأجنبية التي في بضعها استيرادات لتجار التجزئة التي تتم خارج المنصة الإلكترونية، فضلاً عن وضع قيود على التحويلات الخارجية ورفض 80% من طلبات التحويلات بالدولار، والذي تسبب بشحة الدولار وارتفاع في أسعار الصرف [6]، علماً كان بمقدور المصارف العراقية الحصول على الدولار الأمريكي بعد تقديمها طلبات تحتوي المعلومات اللازمة بخصوص منتجات وبضائع تحتاج دفع أثمانها بالدولار وعدم الدفع هو ابتزاز اقتصادي لخلق حالة من الإرباك في السوق المحلية ونوعاً من الضغط الأمريكي من أجل إجبار الحكومة العراقية على اتخاذ مواقف تتلاءم مع مخططات الإدارة الأمريكية التي لا تخلو من المواقف السياسية والعلاقة مع إيران والحشد الشعبي والقضية الفلسطينية وحرب غزة.

خط أنابيب البصرة – العقبة... يثير جدل عراقياً وابتزاز أمريكياً

بالرغم من عدم رؤية المشروع النور بعد، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع الذي يرافقه جدل سياسي واقتصادي وشعبي كبير؟ المشروع فيه لغط كثير والمعلومات عنه متضاربة، هذه المشروع وبحسب تصريح وزير النفط العراقي السابق إحسان عبد الجبار تصدير ما يقارب مليون برميل من النفط يومياً في حال تم إغلاق مضيق هرمز، لكنه سيتيح تصدير 200 ألف برميل للاستهلال الأردني، وفي حالة وصول النفط الخام إلى مصر سيتم دفع 300 ألف برميل إلى مصر، وهذه يفقد الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع الذي سيكلف العراق بحسب التصريحات المتضاربة (28 مليار دولار، 17 مليار دولار، وأخيراً 9 مليارات دولار)، إذ وصفه بعض المتخصصين بالجنون بالنظر إلى كلفة إنشائه الافتراضية، وفيما آخرون يصرحون أن الطاقة القصوى لنقل النفط الخام عبر جزء الأنبوب الممتد من البصرة إلى حديثة هي 2 مليون برميل يومياً فيما تبلغ مليون برميل يوميا للجزء الممتد من حديثة إلى العقبة، ويبلغ طول خط الأنابيب الإجمالي حوالي 1665 كيلو متراً.[7]

6 . د. وجدان فالح حسن ، العقوبات الأميركية على المصارف والشركات المالية وآثارها على الاستقرار النقدي العراقي ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2024 ، ص 3 .

7. .د. مصطفى الناجي ، أنبوب البصرة – العقبة ، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، العراق ، 2024 ، ص 6- 8 .

لماذا الإصرار على هذا المشروع الذي كثر فيه الجدل حول جدواه الاقتصادية وأهدافه للعراق، وذلك يعود إلى عدة عوامل:

1– تعود فكرة هذا المشروع إلى العام 1983، وقد أيدت جميع الحكومات المتعاقبة تنفيذ هذا المشروع لما يتيحه من تعزيز للقدرات التصديرية إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية، ويُعد هذا المشروع أحد أبرز المشاريع التي تم الاتفاق عليها في القمة الثلاثية الأردنية المصرفية العراقية الرابعة ضمن مبادرة الشام الجديد.

2– رأي وزارة النفط إن هذا المشروع مفيد؛ لأن هناك حاجة إلى تنويع مصادر التصدير في تعرض مضيق هرمز إلى الإغلاق، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز حركة النفط الخام عبر الأنابيب وتوفير انسيابية تزويد كل من منظومة التصدير شمالي البلاد ومصافي الوسط والشمال بالنفط الخام فضلاً عن تلبية احتياجات الوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية.

3– ينطلق الرأي المساند لمد أنبوب النفط إلى الأردن من ضرورة اقتصادية تقتضي توسيع منافذ التصدير، وكانت أولى تلك المحاولات عن طريق مشروع خط أنبوب نقل النفط العراقي من كركوك إلى حيفا عام 1948 الذي أغلقته الحكومة السورية عام 1956 خلال حرب السويس.

4– يرى البعض أن الجدوى الاقتصادية التي سيجنيها العراق من زيادة منافذه التصديرية تكمن في حتمية استمرار الطلب العالمي على النفط لسنوات طويلة، لا سيما أن إمدادات النفط في أفريقيا وآسيا في طور النضوب بالتالي زيادة المنافذ التصديرية سيحقق للعراق موارد مالية، وسيقرب العراق من زيادة قدراته التصديرية إلى سبعة ملايين برميل يومياً في عام 2025، والذي يساعد على ذلك الاستقرار السياسي والأمني للأردن، وسيقلل المخاطر الأمنية في حال حدوث أي طارئ في مضيق هرمز.

5– إقامة المشروع يصل بموانئ البصرة إلى طاقتها القصوى 4.5 مليون برميل يومياً، لا سيما بعد تقادم أنبوب كركوك – جيهان وتعرضه للعديد من عمليات التخريب، فضلاً عن ذلك مصادرة المملكة العربية السعودية للأنبوب العراقي عام 1991 المار عبر أراضيها إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، وعليه الحاجة ملحة لقيام مثل هذا المشروع الذي يربط العراق بالأردن، ويحقق منافع اقتصادية متعددة بما في ذلك وجود (مخازن كبيرة للنفط، ومحطة كهربائية تزود البلدين بالتيار الكهربائي).

المعترضون على المشروع وجدل الابتزاز الاقتصادي

مع كثرة الانتقادات لهذا المشروع يرى المتحمسون أن إنشاء الأنبوب خطوة مهمة لتعزيز التعاون الاقتصادي وتعزيز خيارات الاقتصاد العراقي عن إيجاد بدائل تصديرية للنفط الخام وتعزيز خيارات العراق في إيجاد منافذ جديدة لتصدير نفطه الخام، بالتالي البحث عن الأسباب الحقيقية للإصرار عن تنفيذ هذا المشروع هل هو نوع من الضغط والابتزاز الأمريكي لتنفيذ هذا المشروع، ومن هنا البحث في الجدوى الاقتصادية وأهم الانتقادات الموجهة لهذا المشروع يعطي تصوراً للمتابعين على أهمية إقامة هذا المشروع أو إلغائه لعدم الجدوى الاقتصادية.

ومن أهم الانتقادات والاعتراضات التي يمكن توجيهها لهذا المشروع هي كما يلي:

1- ناحية الاحتمالية الكبيرة لاستفادة الكيان الإسرائيلي المؤقت منه؛ بسبب قرب المسافة ما بين هذه الميناء وفلسطين المحتلة التي تبعد 6 كيلو متر كحد أقصى.

2- هناك إصرار من الإدارة الأمريكية على إقامة هذا المشروع، إذ يحظى بتأييد أمريكي، ففي 8 آذار/مارس عام 2018 أصدر معهد الطاقة الأمريكي ورقة بحثية أعدها الأمريكي السابق جيمس جيفري وخبير مشاريع الطاقة مايكل نايتس تحت عنوان (مستقبل الطاقة العراقي)، وقد خلصوا إلى ضرورة تبني إقامة هذا المشروع، وهذا الإصرار يؤكد عملية الابتزاز الأمريكي للاقتصاد العراقي في ضرورة إنشاء مثل هذه المشاريع. علماً أن لا ضير في تنويع طرق ومنافذ التصدير، ولكن ما الجدوى الاقتصادية لمشروع يكلف العراق المليارات وجزءاً كبيراً من منافعه تذهب لمصر والأردن، فضلاً عن إقامة المشاريع البتروكيميائية في هذه الدول، وكل التكاليف تدفع من العراق ولا مشاركة لهذه الدول في تكاليف المشروع.

3- العراق يدفع التكاليف، وعائدات النفط والغاز للأنبوب ستكون أرباحاً للشركات الاستثمارية المنفذة لمدة 20- 50 عاماً، كما سيوفر المشروع للأردن ملكية الجزء المار فيه ورسوم عبور النفط وبدلات استئجار الأراضي ووصول النفط لهم بأسعار تفضيلية، وذهاب 150 ألف برميل منها يومياً إلى تشغيل مصفاة الزرقاء في الأردن، فضلاً عن إنشاء مستودعات تخزين في ميناء العقبة تكون ملكيتها للشركات أو الجانب الأردني.

4- لا يختلف اثنان على جدوى المشروع للجانبين الأردني، والمصري ولا جدوى

اقتصادية للجانب العراقي، الأردن يستورد بحدود (3.5 مليار دولار) من الطاقة، وإقامة المشروع بهذه الآلية سيحقق الأثر الإيجابي على الاقتصاد الأردني، لأنه سيوفر الطاقة وفرص العمل، وسيتقاضى الأردن أجوراً عن مرور النفط في أراضيه، وسيمكنه من الحصول على كميات بأسعار تفضيلية وبكلفة أقل، إذ سيحصل الأردن عن كل برميل 30 سنتاً، وسيوفر حوالي 3000 فرصة عمل لأردنيين، وكل ذلك والعراق يدفع كل تكاليف المشروع. [8]

5- كلفة المشروع مرتفعة، وقد يتعرض لمخاطر كبيرة؛ لأنه يمر في مناطق ما تزال تشهد نشاطاً للقاعدة وداعش، والكل يعلم ماذا يعني وادي حوران عبر الصحراء، التي يملك فيه داعش نفوذاً وسيطرة، ومن الصعب حماية العاملين بالأنبوب النفطي أثناء إنشائه، أو بعد المباشرة بعملية التصدير، فضلاً عن ذلك مرور هذا الأنبوب بالقرب من مناطق سيطرة الكيان الصهيوني، وتحكمه وهو ما يشكل خطراً على إنشاء وإقامة المشروع، علماً أن مصر والأردن لها علاقات طيبة مع الكيان الصهيوني، فيما العراق يعد هذا الكيان عدواً وخاصة للأراضي العربية، وقد يشكل هذا المشروع فرصة اقتصادية له لإقامة تفاهمات مع هذه البلدان يفتقر إليها العراق.

6- العراق له تجارب فاشلة سابقة في مشاريع المد الأنبوبي عبر البلدان بمجرد حصول اختلافات معها، ينطلق الاعتراض من قضية مركزية تتعلق بتقديم العراق ضمانات سيادية من أجل إنشاء هذا الأنبوب، وهذا الأنبوب يمر في أراضي الدول الأخرى، والخوف يتمثل في خضوع عمل هذا الأنبوب للمزاج السياسي والصراعات التي قد تحصل مستقبلاً كما حصل للأنبوب الممتد عبر سوريا والسعودية وتركيا.

مقترحات نضعها أمام صاحب القرار

1- مع إقامة مشروع البصرة – العقبة ولكن بشرط إقامته بطريقة الاستثمار، وتتحمل الشركة المستثمرة كل التكاليف، وتقوم بإدارته لمدة 20- 25 سنة وتتقاضى بموجبه مبلغاً متفقاً عليه عن كل برميل نفط مصدر من خلال الأنبوب، ثم يصبح ملكاً للبلدين، مع مراجعة حقيقية لنسبة الأردن ومصر من كمية النفط المصدر، حتى

8 . د. غازي الشبيكات ، المدير العام للإحصاءات ، الطاقة في الأردن (ارقام ومؤشرات) ، دائرة الإحصاءات العامة ، الحسابات القومية ، الأردن ، عمان ، 2024 ، ص 25 .

تكون الجدوى الاقتصادية مقنعة للكثير من المعترضين على إقامة هذا المشروع فلا ضير من تنويع طرق ومنافذ التصدير بعيداً عن مضيق هرمز علما أن أغلب البلدان النفطية استثمرت طرقاً جديدة. بالتالي، قد يمثل المشروع أهمية للعراق باتجاه تنويع منافذ تصدير النفط الخام ودخول أسواق جديدة؛ لأن الاقتصاد على التصدي جنوباً عبر البحر قد يعرقل الإمدادات النفطية العراقية مستقبلاً؛ بسبب التوترات الأمنية، لا سيما في مضيق هرمز.

2- إن معطيات الواقع قد تذهب باتجاه تأجيل أو إلغاء مشروع البصرة العقبة، ومن هذه المعطيات وضع العراق الذي يوجه مشكلات مالية صعبة ومعقدة لتحمل أعباء تمويل مشاريع كبيرة خالية من الجدوى الاقتصادية علما أن 60% من أموال إيرادات النفط تذهب كميزانية تشغيلية في تمويل رواتب وأجور الموظفين والالتزامات الدولية الأخرى والحل استثمار خط جيهان مع الأتراك أهم من الخط الأردني، وفيه منافع سياسية واقتصادية وملف للتفاوض حول ملف المياه وبناء السدود على المنافع، إذ إن كلفة التصدير عبر جيهان تبلغ (1.15 دولار) فقط وميناء جيهان يقع على البحر المتوسط، ويجنبنا المرور بقناة السويس ودفع أجور المرور كي نصدر نفطنا إلى أوربا وأمريكا، بالتالي إيصال النفط إلى أسواق الدول الأوروبية سيكون أقل كلفة بكثير على المدى الطويل، علما أن السوق الآسيوية تستحوذ على 60% من النفط العراقي واتجاه الطلب المحلي على النفط لهذه السوق أكثر من السوق الأوروبية وفق بيانات السوق العالمية ومؤشراتها، فضلاً عن قلة فرص العراق في المنافسة مع مسوقين ومنتجين للنفط على البحر المتوسط وأفريقيا الأقرب إلى السوق الأوربية.

3- بعض طرق التصدير خطرة على تسويق النفط العراقي التي تمر بمناطق إرهاب؛ مما يعني تكاليف حماية أعلى وجدوى اقتصادية فيها ارتفاع في أسعار الخدمة مع ملاحظات تتعلق بالسيادة الوطنية على امتلاك المشروع، بالتالي تفعيل وتحديث أنابيب النفط عبر الخليج العربي وتطويرها؛ لأن طول الخط أقصر بكثير من طول الخط إلى البحر المتوسط، والتفاوض أسهل مع الجانب السعودي لاستعادة أنبوب البصرة – ينبع وهي دعوة ممكنة بسبب تحسن العلاقات مع المملكة وهناك بوادر سعودية بهذا الصدد.

4- العمل بمنهاج ثابت من أجل إخراج العراق من البند السابع بشكل كامل ونهائي

ومحاولة إنهاء الوصاية الدولية والأمريكية التي تتحكم بمقدرات البلد وهيمنة كاملة على الموارد المالية من خلال سيطرة الفدرالي الأمريكي على إيرادات النفط العراقي، بالتالي إيجاد مساحة من الاتفاقات مع الدول التي تملك معها الحكومة العراقية علاقات تجارية لاستخدام عملات البلدين المحلية لتجاوز أزمة شح الدولار أو تقليل الضغط على المنصة الإلكترونية.

5- إجراءات إصلاح القطاع المصرفي وتطبيق استراتيجية مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب مهم لتحديث القطاع المالي والمصرفي العراقي، لكن لا يتم بهذا الكم من الابتزاز الاقتصادي من قبل الإدارة الأمريكية، والتي نعلم أن عملية التحرر المالي ستكون صعبة ومعقدة لذلك نعي أهمية المفاوضات مع هذه الإدارة ومحاولة التخلص من الهيمنة المالية والنقدية، علما أن هناك خزين مالياً عراقياً وصل بحدود 115 مليار دولار إلى جانب أن السلطات العراقية مقيدة إلى حد كبير في حركتها ونشاطها، والخوف من معاقبة الشعب العراقي من خلال الربط بين سياسات الحكومة العراقية وعلاقتها مع بعض دول الجوار وبين العقوبات والابتزاز الاقتصادي التي تمارسه الإدارة الأمريكية على الاقتصاد العراقي.

6- أمريكا تستخدم دائماً الابتزاز الاقتصادي بهدف تركيع الدول وإخضاعها، وهي الآن تستخدم هذا الابتزاز ضد العراق، ولهذا فإن الحل هو تحرر القرار الاقتصادي من هيمنة أمريكا تمهيداً لتحرر القرار السياسي. سيقول البعض: ولكن هذا التحرر له ثمن. ونقول: ومَن قال إن السيادة يمكن أن تتحقق بلا ثمن؟!.

المصادر

1– الدليل القانوني للاستثمار في العراق، مجموعة كتاب، الهيئة الوطنية للاستثمار، العراق، بغداد، 2019.
2– عمر الحلبوسي، العقوبات الأمريكية وأثرها في القطاع المصرفي العراقي، مركز الميثاق الوطني العراقي، شؤون اقتصادية، بغداد، 2024.
3– غازي الشبيكات، المدير العام للإحصاءات، الطاقة في الأردن (أرقام ومؤشرات)، دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية، الأردن، عمان، 2024.
4– قانون الاستثمار العراقي، رقم 13 لسنة 2006، المادة 22.
5– محمد المنشاوي، أزمة الدين الأمريكي، تعرف على القصة الكاملة وتداعياتها الاقتصادية، مركز الجزيرة، قطر، 2024.
6– مصطفى الناجي، أنبوب البصرة – العقبة، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق، 2024.
7– وجدان فالح حسن، العقوبات الأميركية على المصارف والشركات المالية وآثارها على الاستقرار النقدي العراقي، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2024.
8– يونس الدباغ، صناعة الدولة الهشة، العراق واللاعبون الدوليون، مركز الشرق الأوسط، الإمارات العربية المتحدة، 2024.